



act:onaid

ورقة سياسات

الشباب والشابات في

التعافي المبكر في سوريا

عرض ومناقشة ورقة سياسات

الملخص التنفيذي

الشباب والشابات يساهمون فعلياً في صنع التعافي؛ والسؤال اليوم هو ما إذا كانت منظومة التعافي ستعترف بهذا الدور وتوفر له الموارد والمساحة اللازمة

يمضي التعافي المبكر في سوريا في وقت لا تزال فيه الاحتياجات الإنسانية مرتفعة، بالتوازي مع تحولات سياسية ومؤسسية واسعة. وقد قامت زلازل شباط/فبراير 2023 آثار سنوات طويلة من النزاع والنزوح والتدهور الاقتصادي وتعطل الخدمات، لكنها كشفت في الوقت نفسه عن حقيقة مهمة: عندما تأخرت منظومات الاستجابة الرسمية، أو تجاوزت الاحتياجات قدرتها على الاستجابة والوصول، كان الشباب والشابات قد بدأوا بالفعل في تنظيم جهود الاستجابة داخل مجتمعاتهم.

تُظهر نتائج البحث أن الشباب والشابات استقبلوا الأسر النازحة، وساهموا في تجهيز وإدارة مراكز الإيواء المؤقت، وتأمين الخيام ودعم تكاليف السكن، وتوزيع الغذاء والمواد غير الغذائية، والمساعدة في توفير المياه وخدمات النظافة، وتأهيل المدارس والمساحات العامة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي، ومساعدة المجتمعات على تحديد احتياجاتها وإيصالها إلى الجهات المعنية. وكان للشابات دور مهم بصورة خاصة في الوصول إلى النساء والفتيات، وفهم احتياجات قد لا تلتقطها حزم المساعدات الموحدة، وتقديم الدعم النفسي والرعاية، وربط المنظمات بأشخاص وفئات يصعب الوصول إليهم بطرق أخرى.

ولم تقتصر هذه المساهمات على التطوع والاستجابة الآنية. فقد أظهرت المقابلات مع منظمات المجتمع المدني، والجهات المحلية، والفاعلين الإنسانيين، وشركاء أكشن إيد، وممثلي الشباب والمجتمعات المحلية، أن الشباب والشابات اضطلعوا في كثير من الحالات بوظائف أساسية للتعافي: حشد الموارد المحلية، وفهم الاحتياجات وترجمتها إلى استجابات عملية، والحفاظ على استمرارية بعض الخدمات، وربط المجتمعات بالمنظمات، والمساهمة في إدارة التوترات الاجتماعية، وإعادة بناء الثقة.

من هذا المنطلق، لم يصنع الزلازل قيادة الشباب من نقطة الصفر، بل أظهر بصورة أوضح قدرات وشبكات وعلاقات ثقة مجتمعية كانت قد تشكلت وتراكمت خلال سنوات من الأزمات والنزوح.

ووصف أحد الشباب المشاركين في البحث تحرك مجموعته بعد الزلازل بكلمة «الفرجة»؛ أي الاستجابة الجماعية والتضامن المباشر مع الأسر المتضررة. وشرحت مبادرة أخرى كيف فتحت مقرها أمام الجميع، واستندت إلى المتطوعين والجيران والموارد المتاحة داخل المجتمع للاستجابة للاحتياجات. وفي عدد من الحالات، لم تتوقف هذه التعبئة بانتهاء مرحلة الطوارئ، بل تطورت لاحقاً إلى عمل مدني وإنساني أكثر تنظيماً.

والأهم أن البحث رصد حالات انتقل فيها بعض الشباب من العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية إلى أدوار مهنية ومؤسسية. فقد انتقل أعضاء من إحدى الشبكات الشبابية التي شاركت في الاستجابة للزلازل لاحقاً إلى مواقع رسمية في المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية ومؤسسات عامة وسياسية، بما في ذلك إدارة المشاريع والعمل في مجالات الشؤون السياسية. كما أشار فريق أكشن إيد إلى تجارب لشباب شاركوا في المنصات الشبابية ومبادرات الشركاء ثم انتقلوا لاحقاً إلى العمل المهني في القطاع الإنساني، وفي بعض الحالات إلى مواقع ذات مسؤولية عامة أكبر. وتشير هذه التجارب إلى أن العمل المجتمعي أثناء الأزمات يمكن أن يشكل مساراً نحو قيادة مدنية ومؤسسية أكثر استدامة، عندما تتوفر للشباب الفرص والمساحة والدعم المستمر لتطوير خبراتهم.

عزز الزلزال الاعتراف بالفاعلين المحليين، لكن الاعتراف لم يتحول دائماً إلى نفوذ

ساهمت الاستجابة للزلزال في زيادة الاهتمام بدور المنظمات والمبادرات المحلية داخل المنظومة الإنسانية. وأشارت إحدى ممثلات الأمم المتحدة المشاركات في البحث إلى أن الزلزال أتاح مساحة أكبر للمنظمات المحلية الصغيرة، وساهم في تعزيز الاهتمام بالتوطين وتطوير مبادرات وآليات جديدة مرتبطة به، كما حشّن قدرة بعض الفاعلين المحليين على إيصال أصواتهم والوصول إلى التمويل.

لكن هذا الاعتراف المتزايد لم يتحول بالضرورة إلى قدرة أكبر على التأثير في القرارات.

برز في مختلف مصادر البيانات فرق واضح بين المشاركة في تنفيذ البرامج وبين امتلاك مساحة حقيقية للتأثير في القرارات التي تشكل هذه البرامج. فقد تتم استشارة الشباب والشابات أو تدريبهم أو إشراكهم في تنفيذ الأنشطة، بينما تبقى الأولويات والموازنات ونماذج التمويل محددة إلى حد كبير من جهات أخرى. ووصفت إحدى ممثلات الأمم المتحدة المشاركة المحلية بأنها أكثر وضوحاً في مرحلة التنفيذ، مشيرة إلى أن المانحين ووكالات الأمم المتحدة كثيراً ما يصلون بخطط وتمويل وأولويات محددة مسبقاً، ما يترك للمنظمات المحلية مساحة محدودة لإحداث تغييرات جوهرية فيها.

وهنا تظهر إحدى المفارقات الأساسية في مسار التعافي في سوريا: قد يتحمل الفاعلون الأقرب إلى المجتمع مسؤوليات كبيرة في التنفيذ، بينما تبقى قدرتهم على التأثير في شكل التعافي وأولوياته محدودة نسبياً.

ويظهر هذا التفاوت بصورة خاصة في تجربة الشباب. فكثير من مساهماتهن تتركز في الحماية، والدعم النفسي والاجتماعي، والرعاية، والوساطة المجتمعية، والتواصل، وتعزيز التماسك الاجتماعي. وقد كانت هذه الوظائف أساسية خلال الاستجابة للزلزال ولا تزال مهمة في مرحلة التعافي، إلا أنها أقل ظهوراً ضمن أطر التعافي التي تميل إلى إعطاء الأولوية للبنية التحتية والمخرجات المادية القابلة للقياس. كما أن جزءاً مهماً من هذا العمل لا يزال تطوعياً أو محدود الموارد.

أربعة عوائق تحول دون ترجمة القدرات المثبتة إلى قيادة مستدامة

يشير البحث إلى أربعة عوائق مترابطة تحد من قدرة الشباب والشابات على تحويل خبراتهم العملية إلى أدوار قيادية أكثر استدامة.

أولاً، تضيق مساحة المشاركة كلما أصبحت عملية التعافي أكثر رسمية ومؤسسية. ففي حالات الطوارئ، يُعتمد على الشباب والشابات لما يتمتعون به من سرعة ومرونة ومعرفة بالمجتمع وقدرة على الوصول. لكن مع انتقال العمل إلى التخطيط والتمويل والتنسيق الرسمي، يصبح الدخول إلى هذه المساحات مرتبطاً أكثر بالتسجيل القانوني، والصفة المؤسسية، والشبكات المهنية، والقدرة على التعامل مع متطلبات الامتثال. ونتيجة لذلك، يبقى حضور الشباب أكبر في التنفيذ والتواصل المجتمعي مقارنة بحضورهم في تحديد الأولويات والموازنات والرقابة واتخاذ القرار.

ثانياً، تميل ترتيبات التمويل إلى تفضيل المنظمات الأكبر والأكثر رسوخاً. فدورات التمويل القصيرة، وتأخر الموافقات، وتعقيد متطلبات الامتثال، وتجنب المخاطر من جانب المانحين، كلها عوامل تحد من قدرة المبادرات الشبابية وتلك التي تقودها شابات على الاستمرار والتطور. ووصف عدد من المشاركين حالات وصل فيها التمويل بعد أن تغيرت الاحتياجات، أو انتهى في الوقت الذي بدأت فيه الثقة والعلاقات والهيكل المجتمعية بالاستقرار. وقد يساعد التسجيل الرسمي في الوصول إلى الموارد، إلا أن اختلاف المتطلبات وعدم وضوحها قد يدفع بعض المبادرات إلى التحول المؤسسي قبل أن تكون جاهزة لذلك.

ثالثاً، تواجه الشابات عوائق إضافية أمام المشاركة والقيادة. وتشمل هذه العوائق القيود المرتبطة بالحركة، والأدوار والتوقعات الاجتماعية، ومخاطر التحرش والإساءة عبر الوسائل الرقمية، وأعباء الرعاية غير المدفوعة، وصعوبة الوصول المستمر إلى بعض مساحات التنسيق واتخاذ القرار. وفي الوقت نفسه، حذر بعض المشاركين من تحول وصف «منظمة تقودها نساء» إلى مجرد تصنيف يساعد في استيفاء شروط التمويل، من دون أن يعني بالضرورة أن النساء يمتلكن فعلياً سلطة اتخاذ القرارات أو التحكم بالموارد والموازنات.

رابعاً، تتوقف المشاركة في كثير من الأحيان عند حدود الاستشارة. لم يكن السؤال الأبرز في البيانات هو ما إذا كان الشباب والشابات يُدعون إلى الاجتماعات أو الأنشطة، بل ما إذا كانت مشاركتهم تؤدي فعلاً إلى تغيير. تصبح المشاركة ذات معنى عندما يتمكن الشباب والشابات من التأثير في الأولويات، وتصميم البرامج، وتخصيص الموارد، وتعديل التدخلات عند تغير الظروف، وليس فقط عندما يحضرون الاجتماعات أو ينفذون قرارات اتخذت مسبقاً.

ما الذي أثبتت فعاليته؟

يحدد البحث أيضاً مجموعة من الممارسات التي تُظهر أن معالجة هذه الفجوة ممكنة عملياً.

يساعد التمويل الأكثر مرونة واستمرارية المبادرات المحلية على التكيف مع تغير الاحتياجات، بدلاً من إعادة تشكيل عملها في كل مرة وفق دورة تمويل قصيرة جديدة. كما يمكن لمتطلبات امتثال متدرجة ومتناسبة مع حجم التمويل والمخاطر أن تحافظ على المساءلة من دون اشتراط تحول كل مبادرة مجتمعية إلى منظمة مكتملة الهياكل قبل أن تتمكن من الحصول على الدعم.

كذلك، برزت أهمية المرافقة المستمرة والتعلم بالممارسة. فقد ميّز المشاركون بوضوح بين التدريب لمرة واحدة وبين الدعم الذي يجمع التدريب بالتطبيق العملي، والتوجيه، وتطوير الأنظمة المؤسسية، وتحمل مسؤوليات فعلية. وكان الزلزال نفسه مساحة تعلم مكثفة؛ إذ اكتسب الشباب خبرات في التنسيق، واتخاذ القرار السريع، وإدارة المتطوعين، والتواصل مع المجتمع وتقييم الاحتياجات من خلال الممارسة المباشرة تحت الضغط.

كما يمكن أن تشكل المساحات المدنية المخصصة للشباب قاعدة مهمة لاستمرار هذه المشاركة. وتقدم المراكز الشبابية التي تدعمها أكشن إيد والمرتبطة بشبكة المنصات العالمية مثلاً على كيف يمكن للاستثمار في الشباب قبل وقوع الأزمة أن يتحول إلى قدرة فعلية على الاستجابة عند حدوثها. فقد تمكن شباب سبق أن شاركوا في تدريبات على الاستعداد للطوارئ من الاستفادة من هذه الخبرات خلال الاستجابة للزلزال. وفي الوقت نفسه، توفر هذه المراكز أماكن يستطيع الشباب فيها الالتقاء والتعلم وتصميم الحملات والمبادرات والعمل المشترك، خاصة في المناطق التي تندر فيها المساحات المتاحة أمامهم.

وتقدم تجربة أكشن إيد في العمل مع الشركاء المحليين درساً إضافياً. إذ تنفذ أكشن إيد برامجها في سوريا من خلال شركاء محليين، مع أولوية واضحة للشباب والنساء، وباستخدام عمليات تشاور تشمل الشركاء والفاعلين المجتمعيين والشباب والشابات أنفسهم. كما تُظهر التجربة إمكانية الحفاظ على قدر من المرونة في العمل مع المجموعات غير الرسمية ذات الحضور والثقة داخل المجتمع، مع الإبقاء في الوقت ذاته على متطلبات أساسية وغير قابلة للتفاوض في مجالات الحماية والسلوك ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسي.

وتُظهر تجربة أكشن إيد أيضاً إمكانية توسيع دور الشباب إلى ما يتجاوز التنفيذ؛ ففي الحملات الشبابية، يحصل الشباب على التدريب في المناصرة والتواصل، بينما يشاركون هم أنفسهم في اختيار القضايا وتحديد الأنشطة التي يريدون العمل عليها.

هذه التجارب لا تعني أن العوائق الهيكلية التي وثقها البحث قد اختفت، لكنها تثبت أن هناك خيارات مؤسسية وتمويلية مختلفة يمكن تطبيقها.

خمس أولويات لمسار التعافي في سوريا

تخلص نتائج البحث إلى خمس أولويات عملية أمام المانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية والجهات المعنية بالتعافي:

إعطاء الشباب والشابات دوراً في صنع القرار، وليس في التنفيذ فقط. ينبغي أن تشمل مشاركتهم تحديد أولويات التعافي، وتصميم البرامج، والمفاضلة بين أوجه الإنفاق، وتعديل التدخلات والرقابة عليها. وينبغي قياس جودة المشاركة بما تغير نتيجة مساهمتهم، لا بعدد المشاركين في الاجتماعات.

١. موازنة التمويل مع الزمن الذي يحتاجه التعافي فعلياً. تحتاج المبادرات المحلية إلى تمويل أكثر استمرارية ومرونة وتسلسلاً عبر مراحل الاستجابة والاستقرار والتعافي المبكر. كما ينبغي أن تتناسب متطلبات الامتثال مع حجم التمويل ومستوى المخاطر، مع توفير نماذج للمرافقة أو الوساطة المالية للمجموعات المجتمعية الموثوقة التي لم تستكمل بعد بناء هياكلها المؤسسية.

٢. إيجاد مسارات واضحة للانتقال من التطوع إلى العمل المدفوع والقيادة المؤسسية. لا ينبغي أن يتحول التطوع أثناء الطوارئ إلى اعتماد دائم على عمل الشباب غير المدفوع. الشباب الذين أثبتوا قدراتهم يحتاجون إلى فرص واقعية للانتقال إلى وظائف مدفوعة في التعافي وإدارة المنظمات، والتنسيق، والمشاركة في صنع القرار العام.

٣. الاعتراف بالبنية الاجتماعية كجزء أساسي من بنية التعافي. الحماية، والدعم النفسي والاجتماعي، والرعاية، والتماسك الاجتماعي، والمساحات المدنية الآمنة، والشبكات المجتمعية ليست جوانب ثانوية مقارنة بإعادة تأهيل الطرق والمرافق. فهي تؤثر بصورة مباشرة في قدرة المجتمعات على الاستفادة من الاستثمارات المادية والثقة بها والحفاظ عليها. وهذا الاعتراف مهم بصورة خاصة لإظهار قيمة الأدوار التي تضطلع بها الشباب.

٤. حماية الشرعية المجتمعية أثناء الانتقال نحو المؤسسة. يمكن للتسجيل القانوني وتطوير الأنظمة المؤسسية أن يدعم الاستدامة والمساءلة، لكن ينبغي أن تتم عملية المؤسسة بصورة تدريجية ومدعومة. كما ينبغي لمنظومة التعافي أن تعترف بالهياكل المجتمعية الموثوقة، وآليات الحوكمة الداخلية، والثقة التي بنتها المبادرات داخل مجتمعاتها، بدلاً من اعتبار الحجم المؤسسي أو التسجيل القانوني وحدهما دليلاً على الشرعية.

الخيار المطروح أمام سياسات التعافي اليوم

تقف سوريا اليوم أمام لحظة مهمة. فقد أظهرت تجربة الاستجابة للزلازل بصورة واضحة ما يستطيع الشباب والشابات والفاعلون المحليون القيام به، في وقت لا تزال فيه ترتيبات التعافي والحوكمة قيد التشكل.

لذلك، لم يعد السؤال هو ما إذا كان ينبغي «إشراك الشباب» في التعافي، فهم يشاركون فيه بالفعل.

السؤال الأهم هو ما إذا كانت المنظومة التي تتشكل اليوم حول التعافي في سوريا ستتمكن من تحويل ما أظهره الشباب والشابات خلال الأزمات من خبرة وقدرة وثقة مجتمعية إلى دور مستدام في التأثير والقيادة، أم أن هذه الأدوار ستراجع مجدداً إلى الهامش مع ترسخ هياكل التمويل والتنسيق والمؤسسات الرسمية.

وتشير نتائج هذه الورقة إلى أن الانتقال نحو الخيار الأول لا يتحقق بمجرد زيادة عدد المشاريع الموجهة للشباب. بل يتطلب تغييرات أكثر جوهرية في من يشارك في اتخاذ القرارات، ومن يمتلك القدرة على توجيه الموارد، وما الذي يُعترف به باعتباره عملاً أساسياً للتعافي، وكيف تتم مرافقة الفاعلين المتجذرين في مجتمعاتهم أثناء انتقالهم من المبادرات غير الرسمية إلى أدوار قيادية أكثر استدامة.

إذا تحقق ذلك، فلن يبقى دور الشباب والشابات خلال الزلازل مجرد قصة عن استجابة استثنائية في لحظة أزمة، بل يمكن أن يصبح جزءاً من الأسس المدنية والمؤسسية التي يقوم عليها التعافي في سوريا.

امسح الرمز هنا لرؤية
التقرير كاملاً

